

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلانية**

ملخص

يقدم هذا المقال مقارنة لدراسة تعقيدات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عبر ثلاثية: الأشكناز بوصفهم المستوطنين الأوروبيين، والفلسطينيين باعتبارهم السكان الأصليين، والمزارحين كفئة ثالثة من اليهود «المستجلبين» من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ظاهرياً، يتيح التركيز على موقع المزارحين مجالاً للمقارنة مع أطروحات باتريك وولف حول «الفئة الثالثة» في التجارب الاستيطانية في أميركا (العبيد الأفارقة) وأستراليا (السجناء الأوروبيون). غير أن الإسهام النظري للمقال يكمن في أشكلة (problematizing) خصوصية الحالة المزارحية وما طرحه من تعقيدات نظرية وتحليلية. جلب المزارحيون لتعزيز التفوق الديمغرافي اليهودي، لكنهم ظلوا في موقع دوني داخل هرمية يهيمن عليها الأشكناز، ووضعا في منطقة رمادية بين الأبيض/المستوطن والأسود/الأصلائي بسبب دينهم اليهودي وأصولهم الشرق أوسطية. وبينما خضعوا لعمليات عرقنة قائمة على الدين والتزاوج جعلتهم في العقود الأولى قوة اجتماعية قابلة للتهميش والإقصاء، فقد أتاحت لهم أصولهم الشرق أوسطية توظيفهم كفئة «أصلانية» لتبرير ادعاءات المستوطنين الارتباط بالمكان. وقد شكّل التوسع الاستيطاني بعد عام ١٩٦٧ نقطة تحوّل: إذ وقّر للمزارحين فرصة للانتقال من فئة مهمّشة إلى موقع أكثر رسوخاً، بجمع بين الانتماء الشرق أوسطي والهوية اليهودية والانخراط الفاعل في المشروع الاستيطاني. هذا التحوّل منحهم، لاحقاً ومع صعودهم السياسي داخل تحالفات الليكود، القدرة على تقديم نسخة «أكثر أصالة» من الصهيونية، حتى في مواجهة المستوطن الأشكنازي. أما الفلسطينيون فظلوا مستبعدين من أي إمكانية للاندماج، سواء عبر التزاوج أو التهويد. وعلى خلاف أنماط الاستعمار الأخرى التي تأسست على اللون أو العرق وأتاحت مساحات للتصنيف المرن أو الهجانة، حوّلت الحالة الإسرائيلية الدين إلى حاجز نهائي يقطع كل إمكان للتداخل أمام الفلسطيني، في الوقت الذي وفر قناة (pipeline) للمزارحين أصحاب «الروابط الأصلانية» للصعود داخل هرميات الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل/فلسطين.

كلمات مفتاحية:

الأصلانية، المزارحين، الاستعمار الاستيطاني، التزاوج المختلط (miscegenation)، التحول الديني (conversion)

* محاضر في علم الأنثروبولوجيا بجامعة حيفا، وعضو مؤسس في جمعية إنسانيات - رابطة الأنثروبولوجيين الفلسطينيين. يركّز بحثه الحالي على دراسة أداءات الموسيقى العربية والموسيقى بالعربية بين الشباب اليهود المزارحين في إسرائيل، لاستكشاف تصوّراتهم حول الأصالة، والمنفى، والوطن.

** هذا نص مترجم، ومعدل، عن المقال الأصلي "On Assimilation Politics in Israel: Miscegenation, Conversion, and Indigeneity", Critical Ethnic Studies, Vol. 9, Issue 1 (2024). ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

مقدمة

في كتاباته عن قابلية إدماج المجموعات العرقية ضمن البنى الاستيطانية الاستعمارية، يشير باتريك وولف (Patrick Wolfe) إلى الفارق في معاملة السكان الأصليين الذين استُعمرت أراضيهم بغرض الاستيلاء على الأرض، مقارنةً بالسكان المستعبدين الذين جُلبوا من الخارج لاستغلال عملهم وتحقيق الأرباح.¹ مستخدمًا الولايات المتحدة وأستراليا والبرازيل كأمثلة، يبيّن وولف بوضوح أن منطق المحو/الاستئصال (logic of elimination) الذي يحكم تصفية الشعوب الأصلية يمر في ثلاث مراحل مترابطة تبدأ بالمواجهة (Confrontation)، حيث يواجه المستوطنون الشعوب الأصلية بعنف مباشر يهدف إلى الاستيلاء على الأرض، مستخدمين القتل، والأمراض المستوردة، والتجويع، والاعتداء الجنسي لكسر مقاومتهم وفتح المجال أمام التوسع الاستيطاني (في الحالة الفلسطينية، جرت هذه المواجهة خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وصولاً للمواجهة الكبرى خلال النكبة ١٩٤٧-١٩٤٩). ثم تأتي، بحسب وولف، مرحلة العزل (Carceration)، حيث تُفرض على من تبقى سياسات الحجز في محميات أو مناطق معزولة، إما بالقسر أو عبر إجراءات توزيع المؤن (rationing)، في إطار خطاب يعتبرهم «عرقًا محتضراً» محكوماً بالاندثار، بينما تُفرغ الأرض لصالح المستوطنين. في حالة فلسطيني الداخل، فقد تم استخدام تقنيات «التسييج» والحبس في معازل، ثم حكم عسكري على معظم مناطق تواجد الفلسطينيين (١٩٤٨-١٩٦٦)، دون أن يتمكن المستوطن اليهودي من تنميطهم على أساس أنهم «عرق مندثر». أحد أهم الأسباب في عدم تمكن المستوطن اليهودي من «إزالة» الفلسطيني بعد أن انتهت «فرص» الطرد والإبادة تكمن في «استحالة» الوصول إلى المرحلة الثالثة التي اقترحها وولف. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاستيعاب/الاندماج (Assimilation - Biological and Cultural)، التي تهدف إلى إدماج من تبقى من السكان الأصليين في المجتمع الأبيض، عبر سياسات مثل نزع الأطفال من عائلاتهم، وتشجيع المصاهرة الموجهة، وفرض التعليم والثقافة الأوروبية. ومن خلال استحضار حالة أميركا وأستراليا، يرى وولف أنه حين يتقلص وجود الشعوب الأصلية إلى أقلية صغيرة، يتحوّل المشروع الاستيطاني

الاستعماري عبر سياسات الاستيعاب إلى ما يمكن تسميته بـ «المحو الداخلي» (inward elimination). في هذه المرحلة، يجري «تأهيل» السكان الأصليين ثقافيًا للعيش بين المستوطنين، بل ويتم تشجيع التزاوج المختلط (miscegenation) بين المستوطن والأصلائي. وهكذا يظهر تعريف بيولوجي لهوية «الأصلائي» قائم على مبدأ «مقدار الدم» (blood quantum)،² وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى إذابة التمايز بين المستوطن والأصلائي، وتطبيع البنية الاستعمارية الاستيطانية، وغالبًا ما يتم ذلك عبر سياسات ليبرالية تتبنى خطاب التعددية الثقافية.

يبيّن وولف أن منطق الاستيطان في التعامل مع الشعوب الأصلية يختلف جذريًا عن منطق التعامل مع العبيد الأفارقة، ما انعكس مباشرة على سياسات الاختلاط/التزاوج العرقي. بالنسبة للشعوب الأصلية، شكّل وجودهم معادلة صفرية (Zero-Sum Game): وجودهم يعني تهديدًا دائمًا للملكية الأرض، وهو ما يتناقض مع المشروع الاستيطاني القائم على الإقصاء. لذلك لجأ المستوطنون إلى سياسة «مقدار الدم»، حيث شُجّع الاختلاط لكن بشروط؛ فكلما ازدادت نسبة «الدم الأبيض» في النسل، كلما اكتسب شرعية أكبر داخل المجتمع الاستيطاني، بما يؤدي عمليًا إلى «تبييض» السكان الأصليين وإلى محو هويتهم عبر الزمن. كان الهدف إذًا هو الإلغاء التدريجي للسكان الأصليين بتحويلهم إلى بيض جدد. أما في حالة العبيد الأفارقة، فالأمر مختلف تمامًا، لم يكن المطلوب إقصاءهم، بل استدامة وجودهم كقوة عمل رخيصة ومطبعة. هنا طبقت قاعدة «القطرة الواحدة» (One-Drop Rule)، التي تعني أن أي أثر للدم الإفريقي يجعل صاحبه أسود، وبالتالي عبدًا. هذا النظام منع شرعية الاختلاط، لأنه يضمن أن أي علاقة بين أبيض وأسود ستعيد إنتاج العبودية وتوسّع قاعدتها. وهكذا، بينما كان الاختلاط أداة للإلغاء في الحالة الأولى، صار أداة للتكثير والاستغلال في الحالة الثانية.

كما يشير وولف، فإن هذا التحليل البنيوي يفتح المجال للتساؤل حول أوجه التشابه بين سياسات الاندماج والتزاوج المختلط في الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال فحص كيفية التعامل مع الفلسطينيين الأصليين من جهة (عبر مقارنتها مع علاقة المستوطن-الأصلائي في حالة الولايات المتحدة أو أستراليا)،



■ مستوطن ينتمي للصهيونية الدينية يطل من بؤرة افيتار الاستيطانية على المشهد الفلسطيني المُستهدف في صورة تعود لحزيران ٢٠٢١. (أ.ب)

الجسدية تبقى علامة أقوى تُحدّد موقعهم في مواجهة الطبقة «الأشكنازية» العليا من المستوطنين. غير أنه، ورغم استمرار التمايز المزراحي، فإن عزل المزراحيين لم يتم بوصفهم فئة عرقية خارجية، بل كـ «آخر داخلي» محصور ضمن الحدود الجماعة الصهيونية.

لفهم هذه التعقيدات، من المهم التذكير بأن المشروع الصهيوني هو في آن واحد بنية استعمارية استيطانية وحركة قومية.^٥ فبعد عملية التطهير العرقي الواسعة عام ١٩٤٨، مُنح الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل - وهم أقلية - الجنسية الإسرائيلية، وهو ما ميّزهم عن بقية الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، نزعت قوميّتهم عبر تصنيفهم كـ «عرب»، ثم تقسيمهم إلى فئات دينية: مسلمين، ومسيحيين، ودروز. وبهذا أُدرجوا في البنية السياسية الإسرائيلية، لكن تم تمييزهم عن الشعب اليهودي، ليظلوا جماعة أصلانية غير قابلة للاندماج ومواطنين تابعين. أما المزراحيون، فعلى الرغم من معاملتهم من قبل الأشكناز كيهود أدنى مرتبة على أساس الصعيدين المظهري والثقافي، فقد جرى «نزع عروبتهم» وإعادة تصنيفهم عرقيًا كيهود ليتناسبوا مع

ومع اليهود الشرقيين (المزراحيين) الذين هاجروا إلى إسرائيل من البلدان العربية والإسلامية من جهة أخرى (عبر مقارنتها مع الفئة الثالثة المستجلبية من الخارج، والتي تتميز عن المستوطن الأوروبي الأشكنازي، لكنها لا يراد لها أن تتقاطع مع الأصلاني العربي).^٦ هذه الثلاثية (المستوطن، الأصلاني، الفئة الثالثة المستجلبية من الخارج) هي التي تقع في صلب النقاش في هذه المقالة.

استنادًا إلى أعمال غرشون شافير (Gershon Shafir) حول الأرض والعمل في فلسطين تحت الانتداب، وتحليله لاحقًا لهجرات المزراحيين إلى إسرائيل، يذهب وولف في عمله الأخير إلى القول بأن «المزراحيين أشبه بالعبيد الأميركيين أكثر من كونهم سجناء أستراليين، حيث إن تبعيتهم مشفرة مظهرًا عبر الأجيال. ومن ناحية أخرى، فهم، مثل السجناء الأستراليين، يتشاركون مع المستوطنين قاسمًا مشتركًا في مواجهة السكان الأصليين، غير أنّ هذا القاسم في حالتهم ديني لا مظهري».^٧ وفي هذا السياق، يعترف وولف بأن المزراحيين يتشاركون الدين ذاته مع بقية المستوطنين، لكنه يوضح أن ملامحهم

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلانية

يبين وولف أنّ منطق الاستيطان في التعامل مع الشعوب الأصلية يختلف جذرياً عن منطق التعامل مع العبيد الأفارقة، ما انعكس مباشرة على سياسات الاختلاط/ التزاوج العرقي. بالنسبة للشعوب الأصلية، شكّل وجودهم معادلة صفرية (Ze-ro Game)؛ وجودهم يعني تهديداً دائماً لملكية الأرض، وهو ما يتناقض مع المشروع الاستيطاني القائم على الإقصاء.

أشكال التصنيف العرقي الموروث، في تداخله مع الإثنية والقومية والثقافة، تهدف هذه الورقة إلى إعادة التفكير في سياسات الإدماج (inclusion) والإقصاء (exclusion) داخل المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، وإبراز كيف نشأت صيغة من «الأصلانية الاستيطانية» من هوامشه. فمنذ عام ١٩٤٨، ومع تتبع التحولات المادية والخطابية وصولاً إلى صعود القومية الدينية في العقود الأخيرة، أُستعرض التطور التاريخي لسياسات الاندماج والتزاوج المختلط، بوصفها مرتبطة بمسألة النكاثر وحدود العبور أو الإغلاق أمام الآخرين عبر التهويد.

أبدأ بمسألة الاندماج الملتبس للمزاحيين، موضعاً كيف جرى إدماجهم داخل مجتمع المستوطنين عبر تصنيفات دينية وثقافية متداخلة، وُسّمت بدونية إثنية داخلية لكنها في الوقت ذاته شكلت أساساً لادعاء «أصلانية استيطانية». بعد ذلك، أتناول الدين كحدّ فاصل أساسي، من خلال دراسة سياسات التحوّل إلى اليهودية بوصفها قناة للاندماج عبر التزاوج بين اليهود وغير اليهود. كما أُستعرض المخاوف من «التهديد الديمغرافي»، ولا سيما بعد توسع الاستيطان عام ١٩٦٧، للكشف عن استحالة اندماج الفلسطينيين وغياب أي قنوات مماثلة لهم. وفي تحليلي العقود الأخيرة، أظهر كيف صاغ القوميون المتدينون من المزרחيين ومن مستوطني أراضي الـ١٩٦٧ شكلاً أكثر صرامة من الإقصاء الوراثي، عبر ادعاء صيغة «أكثر شرعية» من الصهيونية في مواجهة الهيمنة الأشكنازية العلمانية. كما أبرز كيف ارتبط هذا الادعاء بتنامي سياسات مناهضة التزاوج المختلط وبتصاعد القلق بشأن حماية حدود القومية-المستوطنة اليهودية في مواجهة الفلسطينيين وغيرهم من «الغرباء» الدينيين. أُختم بتأملات حول الدين المُعرّف بوصفه المفهوم

صفوف المستوطنين. وفي هذه العملية، تم «تسويدهم» (blackened) كفضة خارجية، وفي الوقت نفسه تم أيضاً «تبييضهم» (whitened) بوصفهم مستوطنين يهوداً^٦. ومن هنا، يشبه وضعهم - وفق تشبيه يالي هشاش (Yali Hashash) وخلفاً لما يراه وولف - السجناء الأستراليين المعروفين اصطلاحاً بـ «القمامة البيضاء» (white trash)، بما يعكس انتماءهم الملتبس إلى مجتمع المستوطنين اليهود^٧. بهذا المعنى، فإن التمايز الداخلي بين اليهود على أساس التصنيف العرقي المظهري كان في توتر مع، لكن دون أن يتناقض مع، التصنيف العرقي الجيني لليهود كجماعة إثنو-قومية قائمة على الدين. ولم يكن التمايز بين المزרחيين بوصفهم أبناء المنطقة (الشرق الأوسط) عائقاً أمام اندماجهم في سوق العمل الإسرائيلي وبنية الاستعمار الاستيطاني، بل كان ضرورياً لتعزيز الادعاءات الصهيونية بالحق في الأرض. بل أكثر من ذلك، تمكن المزרחيون مع مرور الوقت، بسبب أصلهم المرتبط بمنطقة الشرق الأوسط، من ادعاء صيغة أكثر «شرعية» لهويتهم الاستيطانية تستند إلى الدين والانتماء إلى المنطقة أكثر من الأشكناز الأوروبيين، بل وحتى من المطالبة بـ «أصلانية استيطانية» تبرّر إحلالهم محلّ الفلسطينيين^٨.

في هذه المقالة، أُسعى إلى تعقيد المقارنة العرقية التي تُجرى أحياناً بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبينما أُستند إلى تحليل وولف لعمليات الاندماج والتزاوج المختلط، أُقترح الانتباه إلى تعقيدات تتجاوز الثنائية المتبعة بين الاستعمار القائم على الأرض والاستعمار القائم على العمل. إن قراءة موقع المزרחيين، ليس فقط كضحايا للصهيونية بل أيضاً كمستوطنين يتمتعون بامتيازات ويؤدون أدواراً فاعلة، تفتح المجال لفهم أشكال مقلوبة من سياسات الاندماج التي تميز الحالة الإسرائيلية^٩. وباعتبار الدين شكلاً من

فبعد عملية التطهير العرقي الواسعة عام ١٩٤٨، مُنح الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل - وهم أقلية - الجنسية الإسرائيلية، وهو ما ميّزهم عن بقية الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، نزعت قوميتهم عبر تصنيفهم كـ«عرب»، ثم تقسيمهم إلى فئات دينية: مسلمين، ومسيحيين، ودروز. وبهذا أُدرجوا في البنية السياسية الإسرائيلية، لكن تم تمييزهم عن الشعب اليهودي، ليظلوا جماعة أصلانية غير قابلة للاندماج ومواطنين تابعين.

المركزي الذي يقوم عليه المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

الاندماج الملتبس للمزاحيين

لم يُقدّر لليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من البلدان العربية والإسلامية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أن يكونوا مجرد قوة عمل مستعمرة قادمة من الخارج، بل كان دورهم الأساسي تعزيز البُعد الديمغرافي للمشروع الصهيوني. فبعد استقدامهم، جرى توطينهم في الأطراف والمناطق الحدودية ليشكلوا حزامًا عازلاً في مواجهة العرب في الداخل والخارج. وبفعل التشجيع المكثف من المبعوثين الصهاينة، وبسبب الخوف من اندلاع عنف طائفي [في بلدانهم العربية والإسلامية] عقب نكبة عام ١٩٤٨، فرّ هؤلاء من أماكن نشأتهم، ليجدوا أنفسهم عالقين في «وطنهم الجديد»، محتجزين بظروف قاهرة من دون القدرة على العودة إلى أوطانهم القديمة.^{١٠}

غير أنّ المزרחيين، بخلاف السجناء في أستراليا، وصلوا إلى المستعمرة (المقصود إسرائيل) من منطقة جغرافية مغايرة لتلك التي جاء منها المستوطنون الأشكناز الأوائل. ورغم أنّ ليس جميع اليهود المزרחيين جاؤوا من بلدان ناطقة بالعربية أو عرّفوا أنفسهم كعرب، فإن أغلبهم كانوا يشبهون العرب شكلاً، أما الذين تحدثوا العربية فكانوا يكادون يتطابقون مع الفلسطينيين في المظهر.^{١١} لقد شكّل هؤلاء اليهود حالة شاذة أربكت اندماجهم في الجماعة الاستيطانية اليهودية. وقد أدى الدين دورًا مزدوجًا: من ناحية كان عدسة للفصل العرقي الاستعماري بين المستوطنين والسكان الأصليين، ومن ناحية أخرى كان إطارًا إثنو-قوميًا جامعًا لليهود. فحين كانوا يعيشون بين المسلمين، عُدّ اليهود طائفة دينية مختلفة لا عرقًا منفصلاً. لكن عند

وصولهم إلى إسرائيل، جرى «نزع عربيتهم» للتمييز بينهم وبين الفلسطينيين المحليين، وإعادة تصنيفهم كيهود على أساس دين مُعرّف. وقد ساعدت العبارة التوراتية «عم» (أي، الشعب) على تحويل جماعة دينية إلى جماعة إثنو-قومية. مع ذلك، جرى إخضاع المزרחيين أيضًا لتصنيف عرقي داخلي باعتباره يهودًا من مرتبة أدنى ثقافيًا، استنادًا إلى تصنيفات استشرافية لإثنتهم، وُسّمت بمصطلحي «عداه» (أي، جماعة/طائفة)^{١٢} و«موتسا» (أي، الأصل الجغرافي)^{١٣} في العبرية. وبهذا المعنى، كما سأتوسع لاحقًا، يؤدي الدين اليهودي وظيفه علامة وراثية للعرق (والإثنو-قومية) عند توجيهه نحو غير اليهود، بينما تؤدي الإثنية وظيفه علامة مظهرية للعرق (وخلفية ثقافية-جغرافية) عند التفريق الداخلي بين اليهود أنفسهم [الأشكناز والمزרחيين].

لقد تركت هذه البنى المتناقضة للعرق آثارها العميقة على تشكّل هوية اليهود العرب بوصفهم «مزרחيين». فبمجرد وصولهم إلى إسرائيل، غيّر كثير منهم أسماءهم العربية واعتمدوا علامات يهودية واضحة، مثل ارتداء الكيباه (أي، الطاقية اليهودية) أو نجمة داوود، لتجنّب الارتباط بالفلسطينيين.^{١٤} ومع أنّ معظمهم كانوا علمانيين أو «مسوريتين» (تقليديين دينيًا)،^{١٥} إلا أنّ ممارساتهم الدينية غير المألوفة وُسّمت كعلامة على دونيتهم. ولهذا تبنّى كثير من المزרחيين أشكالًا أكثر تشددًا من التدين اليهودي، بما في ذلك تبنّي أنماط الحريديم الأشكناز المتزمتين، حتى يُعترف بهم كجزء شرعي ومرئي من الشعب اليهودي.^{١٦} وبينما انتظمت [مسائل] إعادة توزيع الموارد، وعلاقات العمل، والقيمة الثقافية وفق الانقسام بين أشكناز ومزרחيين، ظلّت أفعال الاندماج تُمارَس لصهر المزרחيين في صورة «اليهودي الجديد» الإسرائيلي.

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلانية

في تحليلي العقود الأخيرة، أظهر كيف صاغ القوميون المتدينون من المزارحيين ومن مستوطني أراضي الـ١٩٦٧ شكلاً أكثر صرامة من الإقصاء الوراثي، عبر ادعاء صيغة «أكثر شرعية» من الصهيونية في مواجهة الهيمنة الأشكنازية العلمانية. كما أبرز كيف ارتبط هذا الادعاء بتنامي سياسات مناهضة التزاوج المختلط وبتصاعد القلق بشأن حماية حدود القومية-المستوطنة اليهودية في مواجهة الفلسطينيين وغيرهم من «الغرباء» الدينيين.

كما شجعت سياسة «بوتقة الصهر» على التزاوج المختلط بين الجماعات اليهودية المختلفة. فمنذ فترة ما قبل قيام الدولة، قامت الحركة الصهيونية بتمجيد الزيجات المختلطة بين المزارحيين والأشكناز لأغراض تحسين النسل.^{٢٢} ومع مرور الوقت، أصبح الخطاب المؤسسي الإسرائيلي ميلاً بقوة إلى طمس الثنائية بين المزارحيين والأشكناز، لدرجة أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية صنفت اليهود فقط وفق بلدي ولادة الوالدين. وقد أدى ذلك عملياً إلى طمس الفوارق الإثنو-ثقافية المستمرة بين اليهود بعد جيلين من الهجرة. غير أن هذا التصنيف تغير في الآونة الأخيرة، بعدما وجّه أكاديميون وناشطون انتقادات إلى الدولة بسبب تعمدها إخفاء أوجه اللامساواة في إسرائيل.^{٢٣} من اللافت أن اندماج المزارحيين يشبه، إلى حد ما، اندماج السكان الأصليين في سياقات استعمارية استيطانية أخرى. ففي هذا الإطار، جعلتهم النظرة الاستشراقية «آخرين» ووسمهم في الوقت ذاته بالدونية الثقافية ومنحتهم قيمة ثقافية خاصة، لكونهم أبناء المنطقة [أي الشرق الأوسط]. فقد اعتبر المزارحيون، وخصوصاً القادمون من اليمن، الأكثر أصالة في حمل التقاليد الثقافية اليهودية، وبذلك استكملوا بناء صورة «اليهودي الجديد» الأشكنازي ومنحوا شرعية إضافية للمشروع الصهيوني.^{٢٤} وبوصفهم أبناء المنطقة، أدى المزارحيون دور الوسيط الذي أضفى المشروعية على استحواد المستوطنين الأجانب على الموارد الثقافية الفلسطينية، سواء لتشكيل الملامح الثقافية للأمة الجديدة أو لتبرير ادعاء «أصلانية استيطانية» تسعى لإحلال المستوطنين محل السكان الأصليين.^{٢٥} كما شكّل المزارحيون، وبخاصة اليهود العرب (من المشرق)، عنصراً ذا قيمة في الجهود العسكرية الصهيونية؛ إذ جعلتهم مهاراتهم اللغوية ومعارفهم الثقافية

وقد طبقت سياسات «جمع الشتات» كسياسة داعمة للهجرة اليهودية، و«بوتقة الصهر» كسياسة للاندماج، على مختلف أنواع اليهود لتحويلهم إلى «أمة واحدة». ومنذ فترة ما قبل الدولة، فرضت اللغة والثقافة العبرية على حساب اللغات الأخرى، ولا سيما اليديشية التي كانت ترمز إلى اليهودي المنفي المذلول، والعربية التي كانت ترمز إلى «العدو الخطير». ومع ذلك، ولأن المزارحيين اعتبروا قادمين من «بيئات متخلفة»، فقد حظوا باهتمام خاص في عملية إدماجهم، وهو اهتمام اتخذ طابع «التأهيل» المشابه لرسالة التمدين والتحديث في السياقات الاستعمارية.^{٢٦}

وقد انطوت المهمة الإسرائيلية تجاه المزارحيين على ممارسات اندماجية قسرية شبيهة بسياسات فصل الأطفال عن عائلاتهم في سياقات استعمارية استيطانية أخرى. ويشمل ذلك الفضيحة الشهيرة المتعلقة بخطط أطفال مزارحيين - وخصوصاً من أصول يمنية - في أوائل خمسينيات القرن العشرين.^{٢٨} ورغم أن الدولة الإسرائيلية ما زالت لا تعترف بهذه القضية،^{٢٩} فإن عدداً متزايداً من الأدلة، التي جمعها أهالي الضحايا وأطقم طبية، يُظهر أن رُضعاً مزارحيين كانوا يُختطفون من المستشفيات، غالباً بعد الولادة مباشرة، ويُسلمون لعائلات أشكنازية للتبني. ومن الممارسات الأكثر تداولاً في النقاش العام سياسات «التثقيف القسري» لأطفال المزارحيين في النظام التعليمي الإسرائيلي. ويُعدّ نموذج المدارس الداخلية مثلاً بارزاً على ذلك، إذ خصص بعضها لاستيعاب الأطفال المزارحيين «الموهوبين» داخل المجتمع الأشكنازي، مع الإبقاء على دويتهم الاجتماعية.^{٣٠} مع ذلك، تبقى الخدمة العسكرية الإلزامية المجال الأبرز الذي طبقت فيه سياسة «بوتقة الصهر»، حيث يُفصل الشباب عن عائلاتهم ليُعاد تشكيلهم ك«حماة الأمة-المستوطنة».^{٣١}



■ تظاهرة لمنظمة لاهافا العنصرية في القدس. (أرشيفية، صحف)

الفلسطينيون غير القابلين للاستيعاب: التحول الانتقائي في ظل التهديد الديمغرافي

على الرغم من أنّ العرقنة قد أضفت الشرعية على الطموحات القومية للحركة الصهيونية، فإنها لم تكن كافية لإسناد مشروع استيطاني استعماري على المستوى الأيديولوجي. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتماد على النصوص الدينية لتجسيد «العودة المنتظرة منذ زمن طويل إلى الوطن المفقود» لم يكن يعني بالضرورة إحلال المستوطنين محلّ السكان [الأصليين] القاطنين هناك. ومع أنّ عرقنة اليهود بلغت ذروتها في ألمانيا النازية، حيث جرى تصنيفهم كعرق سامي خارجي ودوني، فإن الدين بوصفه هوية ثقافية لم يكن كافياً لتمييزهم. لقد استند اضطهاد اليهود في ألمانيا، بعد صدور قوانين نورمبرغ عام ١٩٣٥، بالأساس إلى الأنساب وخطوط الدم الجينية.^{٢٨} ومن المفارقات المأساوية أنّ الأنساب تحوّلت إلى الأداة الأيديولوجية الرئيسة لتبرير الدين بوصفه علامة على الفارق العرقي لليهود في فلسطين، في حين استُخدمت النصوص الدينية لتكريس

ومظاهرتهم الجسدية عملاء مثاليين للعمل السري.^{٢٦} لكن بشكل ساخر، لم يُسمح لليهود العرب بأن يكونوا «عرباً» إلا حين استخدموا هويتهم في خدمة إلحاق الأذى بالعرب.^{٢٧}

باختصار، على الرغم من أنّ الجيل الأول من اليهود العرب (وغيرهم من اليهود الشرقيين) وُضعوا في مراتب دنيا ضمن الهرم الاستيطاني الاستعماري، فإنهم مثّلوا مزيجاً من عمّال مهاجرين و«أبناء أصليين» قابلين للاندماج في عملية التحول إلى مستوطنين. وقد وجد كثير منهم أنفسهم أسرى ظروف قاهرة، ضحايا استغلتهم الحركة الصهيونية. غير أنّ الجيل الثاني، بعد تحوّلهم إلى «مزارحيين»، اندمج أكثر في الهوية الإسرائيلية، خصوصاً مع التوسع الاستيطاني عام ١٩٦٧، الذي منحهم تقدماً مالياً وسياسياً وجعلهم قوة فاعلة ضمن مجتمع المستوطنين. وإضافةً إلى ذلك، سيؤدي المزارحيون، بوصفهم أبناء منطقة الشرق الأوسط، دوراً في ادعاء صيغة أكثر «أصالة» من الصهيونية، تُدخل شكلاً متطرفاً من التصنيف العرقي الوراثي اليهودي لتبرير الطرد العنيف للفلسطينيين واستبدالهم.

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلائية

من اللافت أنّ اندماج المزارحيين يشبه، إلى حدّ ما، اندماج السكان الأصليين في سياقات استعمارية استيطانية أخرى. ففي هذا الإطار، جعلتهم النظرة الاستشراقية «أخرين» ووسمهم في الوقت ذاته بالدونية الثقافية ومنحتهم قيمة ثقافية خاصة، لكونهم أبناء المنطقة [أي الشرق الأوسط].

وفي عام ١٩٦٣، بدأت إسرائيل تعترف بالزواج المدني المعقود في الخارج إذا كان أحد الزوجين أو كلاهما من مواطنيها. أتاح هذا للقادمين من خلفيات دينية مختلفة الزواج دون الحاجة إلى التحوّل، والأهم أنّه فتح الباب أمام زواج اليهود الإسرائيليّين بغير اليهود من الأجانب. وقد سمح هذا التخفيف النسبي للحدود الدينية بارتفاع محدود في نسبة الأشكناز البيض العلمانيين، إذ كان الأزواج غير اليهود يُستوعبون ثقافيًا. جاء التوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ في الوقت الذي كان فيه آخر اليهود المزارحيين قد هاجروا إلى إسرائيل منتصف الستينيات. وبحلول نهاية العقد، وبينما كان المزارحيون يخضعون لعملية اندماج مكثفة في الأمة-المستوطنة اليهودية، كانت الحدود بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي المحتلة حديثًا تذوب بدورها. فبينما شكّلت المواطنة الإسرائيلية أداة حيوية للتمييز بين «العرب الإسرائيليّين» وبقية الشعب الفلسطيني، جرى استعمار فلسطيني وسرعان ما تمددت المستوطنات إلى الأراضي الجديدة بقيادة مستوطنين قوميين دينيين وبعض المزارحيين، فيما سُمح للفلسطينيين بالعمل في إسرائيل، ليتولوا مكان المزارحيين كقوة العمل الرئيسة في أدنى مراتب السوق الإسرائيلي.^{٢٢}

ومع اعتماد إسرائيل على عمل فلسطيني ١٩٦٧، أخذت إجراءات تنظيم حركتهم تتصاعد مع اتساع رقعة الاستيطان وتصاعد المقاومة المناهضة للاستعمار. لكن هذا الاعتماد جرى تجاوزه إلى حدّ كبير في منتصف التسعينيات عبر استقدام عمال مهاجرين مؤقتين، معظمهم من جنوب شرق آسيا. وعلى خلاف الأفارقة المستعبدين في الولايات المتحدة، سمح هذا النمط من استغلال العمل الموعوم لإسرائيل بالحصول

شعور التفوّق بين المستوطنين اليهود وتحديد من ينتمي إلى جماعة «شعب» [بالعبرية: عم]. وبذلك، يصبح واضحًا أنه من دون الجينات لا وجود لـ«شعب يهودي» قومية، ومن دون الدين لا يوجد تبرير لامتياز اليهود داخل الهرمية الاستعمارية الاستيطانية. لقد جمعت الحركة الصهيونية بين النصوص الدينية القديمة و«علم الأنساب» الحديث لإدامة هرمية استعمارية استيطانية صارمة، يملك فيها اليهود — كعرق — الحقوق القومية الحصرية في فلسطين.^{٢٦}

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، أتاح «قانون العودة» الصادر عام ١٩٥٠ هجرة اليهود إلى البلاد، الأمر الذي أسّس فعليًا لامتياز المستوطنين على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين. وقد تُرك تعريف «من هو اليهودي» غامضًا عمدًا ليستوعب أكبر عدد ممكن من «العائدين» اليهود، الذين تحوّلوا بمرور الوقت إلى مستوطنين. غير أنّ هذا الغموض خلق إشكالية في تعريف اليهودية، إذ عرّفها الأحكام الهلالية وفقًا لسلالة الأم أو عبر التحوّل الديني برعاية الحاخامية.^{٢٠}

وفي فترة هشة من التقلبات الديمغرافية، وامتدادًا لنظامها البريطاني السابق، أبقت إسرائيل على قوانين الأحوال الشخصية وفق نظام «الملّة» العثماني، الذي يمنح كل طائفة دينية سلطة الإشراف على الزواج ضمن جماعاتها.^{٢١} وقد قلّص هذا الفصل البيروقراطي بدرجة كبيرة من إمكانية التزاوج المختلط بين الأديان، لكنه لم يمنعه تمامًا. فقد وقعت حالات نادرة لزواج بين فلسطينيين (غالبًا رجال) ويهوديات، وكانت النساء اليهوديات أكثر ميلًا لتغيير دينهن إلى الإسلام أو المسيحية بسبب سهولة إجراءات التحوّل مقارنة بالتحوّل إلى اليهودية الذي ظلّ خاضعًا لسلطة الحاخامية المتشددة.

فبينما شكّلت المواطنة الإسرائيلية أداة حيوية للتمييز بين «العرب الإسرائيليين» وبقية الشعب الفلسطيني، جرى استعمار فلسطيني ١٩٦٧ على حدّ سواء من أجل الأرض والعمل. وسرعان ما تمددت المستوطنات إلى الأراضي الجديدة بقيادة مستوطنين قوميين دينيين وبعض المزارحيين، فيما سُمح للفلسطينيين بالعمل في إسرائيل. ليتولوا مكان المزارحيين كقوة العمل الرئيسة في أدنى مراتب السوق الإسرائيلي.

لا بدّ من إظهار قدر من الارتباط باليهودية للسماح باستيعاب غير اليهود من أصول سوفياتية في محطات حياتية مختلفة: الزواج من يهود إسرائيليين، الخدمة العسكرية، الحصول على قطعة أرض للدفن، وغير ذلك.^{٤١} وقد اضطرت الحاخامية الأرثوذكسية الرسمية إلى إبداء تساهل نسبي في تحويل هذه الفئة، من أجل ضمان أغلبية ديمغرافية يهودية وتجنّب نشوء فئة شاذة من مهاجرين «لا مستوطنين ولا أصلانيين».^{٤٢} كما أن استيعاب غير اليهود من أصول سوفياتية يناقض الادعاء بأن اليهودية لم تكن يوماً ديانة تبشيرية. فقد يكون هذا صحيحاً حين كان اليهود أقلية هشّة تحمي نفسها من الاندماج، لكن فترات سابقة من التاريخ شهدت تحوّل جماعات كاملة إلى اليهودية.^{٤٣} وتُظهر حالة المهاجرين السوفييت أنّ القوانين الدينية، بوصفها علامات فارقة عرقية في إسرائيل، ليست ثابتة. وهنا يطرح السؤال: ما الذي يعنيه ذلك لإمكانية استيعاب الفلسطينيين؟

للإجابة، يجدر النظر في حالة المغنية نسرین قادري، وهي فلسطينية مسلمة من مواطني إسرائيل، أقامت علاقة عاطفية طويلة مع أفيعزر بن-موح، موسيقي مزارحي وعضو في فرقتها.^{٤٤} وقد سعت قادري بوضوح للاندماج في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، فنقلت سكنها إلى منطقة تل أبيب، وتحدثت العبرية كلغة أولى، وتبنت خطاباً صهيونياً. لكن الأمور تعقدت حين رغبت هي وبن-موح في الزواج. فباعباره يهودياً «مسورائياً»، أصّر على الزواج عبر الحاخامية الأرثوذكسية، وهو ما استلزم خضوع قادري لعملية غيور (أو تهويد). وخلال هذه العملية المرهقة، وافقت على الالتزام بالسبت، وقوانين الكشروت (أي «الحلال» وفق الدين اليهودي)، واللباس المحتشم. لكن الأزمة تفجّرت حين مُنعت، لأسباب دينية، من الغناء أمام جمهور مختلط،

على قوة عمل وفيرة ورخيصة من دون إدماج طبقة دنيا في بنيتها الاستيطانية، وفي الوقت نفسه سمح بدفع السكان الأصليين المجرّدين من أرضهم إلى العيش في جيوب أصغر وأكثر عزلة.^{٣٣}

في العام ١٩٧٠ تم تعديل «قانون العودة» لتشريع معايير أكثر شمولاً للأشخاص المؤهلين للهجرة إلى إسرائيل، بحيث شمل «ابن/ة وحفيد/ة اليهودي، وزوج/ة اليهودي، وزوج/ة ابن/ة اليهودي، وزوج/ة حفيد/ة اليهودي».^{٣٤} وقد استهدف هذا التعديل مواجهة النمو الطبيعي للفلسطينيين والمزارحيين الذين أصبحوا معاً يشكلون أغلبية «العرب» أو «الشرقيين»، لكنه في الوقت ذاته فتح الباب أمام دخول مهاجرين لا يُعتبرون يهوداً وفق الشريعة الهلالية.^{٣٥} في البداية لم يكن هذا إشكالياً، إذ سمح بقدم مجموعات صغيرة هاربة من أنظمة معادية للسامية في أوروبا، مثل بولندا، لتعزيز صفوف الأشكناز. غير أنّ الوضع تغيّر في التسعينيات حين تزامن سقوط الاتحاد السوفييتي مع سعي الحكومة الإسرائيلية لمعالجة «التهديد الديمغرافي»، فاستقبلت إسرائيل نحو مليون مهاجر من جمهوريات الاتحاد السابقة، بينهم نحو مئتي ألف فقط منحدرين من أب أو جد يهودي، مع أزواجهم وأبنائهم.^{٣٦} شكّل هذا خللاً كبيراً، إذ إن بعض هؤلاء المهاجرين كانوا يرتادون الكنائس المحلية علناً، وفي حالات نادرة تزوجوا من فلسطينيين محليين، غالباً مسيحيين.^{٣٧} لكن بمرور السنوات، جرى استيعاب غالبية هؤلاء المهاجرين السوفييت ضمن صفوف المستوطنين اليهود عبر «الغيور»^{٣٨} (أي التهود، أو التحوّل إلى اليهودية).^{٣٩} وقد رأى وولف بحق أنّ هذه المجموعة تمثل عكس حالة المزارحيين، إذ إن بياض بشرتهم كان كافياً ظاهرياً لدمجهم في «الجنوم الاستيطاني»، حتى ولو على حساب تجاهل القواعد الدينية.^{٤٠} ومع ذلك، كان

فقد رأينا في القسم السابق كيف يتم تشجيع التزاوج بين اليهود الأشكناز والمزراحيين، بينما رفضت الزيجات بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين الأصليين، لأن أبناء هذه الزيجات قد يندمجون مع السكان الأصليين. ومع ذلك، وبفعل الخوف اليهودي من الذوبان في الآخر، لم يحدث تحويل ديني جماعي للفلسطينيين، ليس فقط لأن اليهودية تُقدّم كديانة غير تبشيرية، بل أيضاً لأن إدماج أعداد كبيرة من الفلسطينيين في الصفوف اليهودية قد يقوّض الحدّ الفاصل بين المستوطنين والأصليين.

ترتبط بقدر ما ترتبط بالمظهر الخارجي، بعملية التحوّل الديني إلى اليهودية، التي تُمارَس بشكل مُعرّق وجندري. فقد رأينا في القسم السابق كيف يتم تشجيع التزاوج بين اليهود الأشكناز والمزراحيين، بينما رُفضت الزيجات بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين الأصليين، لأن أبناء هذه الزيجات قد يندمجون مع السكان الأصليين. ومع ذلك، وبفعل الخوف اليهودي من الذوبان في الآخر، لم يحدث تحويل ديني جماعي للفلسطينيين، ليس فقط لأن اليهودية تُقدّم كديانة غير تبشيرية، بل أيضاً لأن إدماج أعداد كبيرة من الفلسطينيين في الصفوف اليهودية قد يقوّض الحدّ الفاصل بين المستوطنين والأصليين.^{٤٨} وفي القسم التالي، سأناقش التطورات الأخيرة في سياسات مناهضة التزاوج المختلط، وفي كراهية الأجانب المتعرّقة [من عرق] دينياً في إسرائيل بعد فشل مشروع الفصل الإثني-القومي في تسعينيات القرن العشرين.

حراس «العرق اليهودي»:

العزل ومناهضة الاندماج

إلى جانب التحدي الديمغرافي الكبير، شكّل التوسع الاستعماري الإسرائيلي عام ١٩٦٧ نقطة تحوّل بارزة في تدين المشروع الصهيوني. فقد هيمنت حركة غوش إيمونيم الدينية القومية على المستوطنات الجديدة في أراضي ١٩٦٧، إذ بات لا بدّ من أن يستند التبرير الأساسي للتوسع الاستعماري، رغم مخاطره الكبيرة، إلى مركز لاهوتي متزايد. ومع دخول فلسطينيي ١٩٦٧ أدنى مراتب العمل اليدوي، تقدّم المزراحيون ليصبحوا مقالين صغار ورواد أعمال مستقلين يوظفون هذه القوة العاملة الجديدة.^{٤٩} ومع كثافة هذا الاحتكاك اليومي، ازداد المزراحيون تمسّكاً بالممارسات الدينية لتأكيد اختلافهم الديني والمطالبة بامتيازاتهم

ما دفع بن-موحا للتفكير بالزواج المدني، قبل أن يتراجع بسرعة بعدما أدرك أنّ أبناءهما المستقبلين لن يُعتبروا يهوداً، إذ يُحدد الدين في اليهودية من جهة الأم. كما أنّ مظهره المزراحي القريب من العرب كان سيزعزع مكانته كمستوطن إذا أنجب «أطفالاً عرباً غير يهود».

وهذا يفسّر لماذا تتّم الزيجات القليلة بين المستوطنين والفلسطينيين الأصليين غالباً عبر الزواج المدني في الخارج، وغالباً ما تشمل رجالاً عرباً مسلمين أو مسيحيين ونساء يهوديات.^{٥٠} كما تواجه الزوجات غير اليهوديات ضغوطاً أكبر للتحوّل إلى اليهودية عند ارتباطهن برجال يهود، حتى في حالات الزواج المدني في الخارج.^{٥١} ففي حين يمكن للزوجات غير اليهوديات الأجنبيات أن يجرين عملية تحوّل لدى حاخام غير أرثوذكسي في الخارج وتُعترف به في إسرائيل لأغراض المواطنة، فإن الزوجات الفلسطينيات غير اليهوديات - مثل قادري - اللواتي يردن اعتراف الدولة بتحولهنّ، خصوصاً في ما يتعلق بالأحوال الشخصية، مضطرات للخضوع لأشد أشكال الغيور الأرثوذكسي صرامة.^{٥٢} وأخيراً، انفصلت قادري عن بن-موحا، لكنها أنتمت عملية التحوّل مستقلة عن الحاخامية الرئيسية، تحت إشراف الحاخام الإصلاحية دودو درعي. ومع ذلك، رفضت الدولة الإسرائيلية وحاخاميتها الاعتراف بتحولها، لكونه لم يتم تحت سلطتها الرسمية، وظلت مسجّلة في الوثائق الإسرائيلية كمسلمة.

يوضّح هذا المثال مجدداً الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون الأصليون، ولا سيما النساء، في قبولهم ضمن صفوف المستوطنين الإسرائيليين. فهذا القبول لا يتحقق بمجرد روابط الزواج القانونية، بل يشترط أيضاً أن يُولّد الأطفال لأمهات يهوديات، وانطلاقاً من ذلك، يتبيّن أن سياسات التزاوج المختلط في إسرائيل



אל תתעסק עם אחרותי דיר באלק תתחשר בبنת יהודיות

- במסירות ובאהבה נגן על כל יהודיה -
לדיווחים ותרומות: 079-9130000 | www.leava.co.il



■ ملصقات لـ «لاهافا» ترفض التواصل بين عرب ويهوديات،
الشعار (يمين) يحذر من التحرش بيهوديات، وعلى اليسار: «البنات
اليهوديات لليهود». (مواقع الكترونية)

بين اليهود والفلسطينيين، وضد قبول غير اليهود من
أصول سوفياتية في إسرائيل، وضد العلاقات المثلية بين
اليهود.^{٥٢}

ورغم أنّ هذه الهواجس بشأن «نقاء الجماعة
اليهودية» تشبه خطابًا استعماريًا قائمًا على الحدود
العرقية، يرى ليئون أنّ المشروع الديني المزراحي، على
الأقل في الثمانينيات والتسعينيات، كان في جوهره مشروعًا
طائفيًا للاندماج في الأمة اليهودية.^{٥٣} ومع الوقت، وفي
ظل سياسات التعددية الثقافية الليبرالية في إسرائيل
خلال التسعينيات، وتزايدًا مع حكم الليكود خلال
العقدين الأخيرين، اندمج المزراحيون أكثر في البنية
الإسرائيلية، حتى وإن ظلوا في موقع متدن اجتماعيًا
واقتصاديًا مقارنة بالأشكناز.^{٥٤}

بعد فشل مفاوضات أو سلو بشأن فصل اليهود
والفلسطينيين إلى دولتين قوميتين، اتخذ المشروع
الاستيطاني الاستعماري الصهيوني خطوة أوضح باتجاه
الخيار التوسعي. فقد تقارب الحريديم المزراحيون مع
مستوطني أراضي ١٩٦٧، خاصة في ظل تحالف الطرفين

الاستعمارية كيهود، فيما ازدادت وضوحًا حدودهم
الرمزية مع انخراطهم في السياسات الاستيطانية القومية.
في عام ١٩٨٤، برزت حركة شاس—وهي حزب
حريدي استقطب «المسورين» والأقل التزامًا دينيًا—
ليصبح أول حزب مزراحي يدخل الكنيسة. وعلى خلاف
معظم الحريديم الأشكناز في إسرائيل، الذين انقطعوا
عن الصهيونية باعتبارها حركة قومية حديثة، مزجت
شاس بين المواقف الأرثوذكسية المتشددة والقومية
اليهودية.^{٥٥} وقد مكّن هذا المزراحيين من ادعاء موقع
جديد: أكثر براغماتية من الحريديم الأشكناز، وأكثر
«أصالة» من الأشكناز العلمانيين.^{٥٦}

أما الفارق بين الحريديم المزراحيين ومستوطني
١٩٦٧ فيكمن في التفاصيل، فكلاهما يُصنّف ضمن
«القوميين الدينيين». وبحسب نيسيم ليئون (Nissim
Leon)، فإن مستوطني ١٩٦٧، المتجذرين في الحركة
الصهيونية، ينصبّ اهتمامهم بالدرجة الأولى على التوسع
على الأرض وحماية الحدود المادية لأرض إسرائيل، بينما
يركّز الحريديم المزراحيون على حماية الجماعة الدينية
اليهودية لضمان نقائها الأخلاقي و«الإثني».^{٥٧} ولتأكيد
أطروحاته، يوضح ليئون كيف أنّ شاس كانت مستعدة
في التسعينيات لقبول تسوية إقليمية لتحقيق السلام مع
الفلسطينيين، لكنها تبنت موقفًا متشدّدًا ضد التزاوج

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلانية

في إطار حكم الليكود الطويل، الذي اعتمد بشكل كبير على أصوات الناخبين المزارحيين. ومع تبني التوسع الإقليمي على أسس لاهوتية متزايدة، رأت هذه الكتلة نفسها وريثة للهيمنة الأشكنازية العلمانية القديمة، التي تم تصويرها على أنها أقل التصاقاً بالأرض. ورغم أن أعداداً كبيرة من المزارحيين الذين التحقوا بالمستوطنات في أراضي ١٩٦٧ لم يُعتبروا «مستوطنين أيديولوجيين»، فإن الدين والتدين وقّرا أدوات لدمجهم في الأمة-المستوطنة المهيمنة.^{٦٦} واليوم، في موقع قيادي داخل هذا الكيان الجماعي، يتضح دورهم بوصفهم «حراس الجماعة اليهودية»، على أساس بُنى استعمارية تقوم على الإقصاء الديني المُعرَقَن.

ورغم التراجع في الاعتماد على عمل فلسطيني ١٩٦٧، ما يجعل [الفلسطينيين من أراضي ١٩٦٧] عملياً «سكاناً فائضين» (Surplus Population)، فإن التهديد الديمغرافي بات أشد في العقدين الأخيرين، مع اقتراب عدد الفلسطينيين بين النهر والبحر من عدد اليهود.^{٦٧} ومن أجل ذلك، وُضعت خطط لإبقاء أكبر عدد ممكن من فلسطيني ١٩٦٧ خارج حدود البنية الاستيطانية، مع الاستمرار في التوسع في أراضيهم. شملت هذه الخطط بناء الجدار الفاصل حول الضفة الغربية ابتداءً من ٢٠٠٢، وانسحاب إسرائيل من غزة عام ٢٠٠٥، وحصارها منذ ٢٠٠٧، وصولاً إلى الإبادة الجماعية المروعة منذ تشرين الأول ٢٠٢٣، بالتوازي مع تحضيرات متقدمة لضم المنطقة المصنفة «ج» من الضفة بعد تطهيرها عرقياً من الفلسطينيين. كما اتخذت إجراءات للسيطرة على الزيادة السكانية للفلسطينيين داخل إسرائيل، عبر سياسات طويلة الأمد لتقليص معدلات الولادة، وتجنيد المنظومة القانونية لعزلهم وإقصائهم.^{٦٨} ارتبط هذا القلق الديمغرافي الاستيطاني أيضاً بالحفاظ على التفوق اليهودي. فقد شهد العقدان الماضيان عدداً غير مسبوق من القوانين التي تركز على الامتياز اليهودي، فيما ترافقت مع جهود للحفاظ على النسبة العددية بين اليهود وغير اليهود.^{٦٩} ومع تراجع وتيرة الهجرة اليهودية مقارنة بموجات التسعينيات الكبرى، تكثفت الجهود لمنع اليهود من عبور الحدود الدينية والعرقية.

في عام ٢٠٠٥، أسس مستوطنون قوميون دينيون، مرتبطون بحزب «عوتسما يهوديت» برئاسة ايتمار بن غفير الذي يستلهم أيديولوجيا الحاخام العنصري مؤير

كهانا، منظمة «لاهافا»^{٦٦} (الهب) المناهضة للاندماج.^{٦٦} في منافسة مع منظمة «يد لأخيم»^{٦٧} الحريدية الأقدم والمناهضة للاندماج، ومع دفعها نحو مزيد من التطرف، تتبنى منظمة «لاهافا» أيديولوجيا تفوق يهودي، وتحول الخطاب الديني المناهض لتحويل اليهود عن دينهم إلى خطاب عرقي.^{٦٨}

وهكذا توسّع نشاط «لاهافا» من تدخلات «يد لأخيم» التي كانت تقتصر على منع تحول اليهود إلى المسيحية، ليأخذ شكل أيديولوجيا شوفينية معادية للأجانب تطالب بإزالة أي وجود غير يهودي في إسرائيل. ويشمل ذلك ليس المسيحيين فحسب، بل أيضاً طالبي اللجوء الأفارقة، وبالطبع الفلسطينيين. وبالمثل، فإن ما كان يُقدّم على أنه «إنقاذ» محدود للنساء اليهوديات اللواتي قيل إنهن تعرضن لإساءة من رجال فلسطينيين، تحول إلى أجندة مناهضة للتزاوج المختلط ذات طابع عنصري فحج، موجهة ضد جميع العلاقات بين اليهود والفلسطينيين، حتى عندما لا تكون هناك حاجة لأي «إنقاذ». وتتراوح تدخلات «لاهافا»، التي تُدار بوعي لإحداث فضائح علنية والتشهير، من تصوير ناشطيهما وهم يناشدون الأزواج لإنهاء علاقتهم (كما في حالة نسرين قادري وأفيعزر بن-موحا) إلى تنظيم مظاهرات علنية أمام حفلات زفاف مختلطة.^{٦٩}

وما يثير القلق أكثر هو أن نشاط «لاهافا» المناهض للتزاوج المختلط توسّع ليشمل مجالات أخرى من الحياة، مثل إضرام النار وكتابة شعارات عنصرية على جدران المدرسة ثنائية اللغة (العبرية-العربية) في القدس.^{٦٥} وقد ركزت المنظمة نشاطها بشكل رئيس في القدس بوصفها مركز عملها، حيث شملت حملاتها إجراءات استباقية تهدف إلى ترسيخ الفصل العرقي. ومن بين هذه الإجراءات: التشهير باليهود الذين يؤجرون شقاً للفلسطينيين، وإرسال رسائل تهديد تحذّر الفلسطينيين من دخول الأحياء اليهودية، فضلاً عن استهداف الشبان الفلسطينيين بالعنف في مركز المدينة اليهودية، خصوصاً في منطقة ميدان صهيون، لردعهم عن الاختلاط بالنساء اليهوديات.^{٦٦}

ورغم أن «لاهافا» يقودها بنتسي غوبشتاين، وهو أشكنازي من مستوطنة في أراضي ١٩٦٧، فإن ناشطيهما الميدانيين في معظمهم من الشباب المزارحيين المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، وتتفاوت درجات تدينهم بين الحريديم وأعضاء جماعة «لا فاميليا» العنصرية

بعد فشل مفاوضات أوسلو بشأن فصل اليهود والفلسطينيين إلى دولتين قوميتين. اتخذ المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني خطوة أوضح باتجاه الخيار التوسعي. فقد تقارب الحريديم المزارحيون مع مستوطني أراضي ١٩٦٧، خاصة في ظل تحالف الطرفين في إطار حكم الليكود الطويل، الذي اعتمد بشكل كبير على أصوات الناخبين المزارحيين. ومع تبني التوسع الإقليمي على أسس لاهوتية متزايدة، رأت هذه الكتلة نفسها وريثة للهيمنة الأشكنازية العلمانية القديمة، التي تم تصويرها على أنها أقل التصاقاً بالأرض.

اليهودية العرقي والأخلاقي، ما يجعل مصيرها إما الرحيل وإما الترحيل القسري.

الخاتمة: الآثار المقلقة للأشكال المُعرّنة من الدين

على خلاف الولايات المتحدة أو غيرها من المستعمرات الاستيطانية في العالم الجديد، تُطبّق سياسات الاندماج والتزاوج المختلط في إسرائيل على جينات المستوطنين أنفسهم لا على جينات السكان الأصليين، وإن كان ذلك عبر سلاسل النسب العائلية. ورغم أنّ هذا يعكس بقايا من التاريخ اليهودي في المنفى الأوروبي، فقد حاولت أن أُبين كيف أنّ الدين يشكل فئة هشة من فئات العرقة في إسرائيل، إذ إنه يبدو «ذا فاعلية عكسية» في ما يخص الحفاظ على أغلبية ديمغرافية لليهود.^{٦٩} إذا كان تحوّل الأفراد الخارجيين يُعرض أي جماعة دينية لخطر التبدّل الثقافي، فإن مثل هذه المخاوف تتضخّم بين اليهود في إسرائيل، لأنها تعكس هواجس قديمة من «تخفيف النقاء الجيني» عند إدخال آخرين إلى صفوف المستوطنين.^{٧٠} يقوم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني أساساً على أشكال مُعرّنة من الدين، وهو يبرز ليس لأنه أقل قدرة على استيعاب السكان الأصليين فحسب، بل أيضاً لأن أي جماعة غير يهودية تُثير توتراً ديمغرافياً أكثر من كونها داعمة، حتى لو كانت هذه الجماعة بيضاء في الظاهر.

أدى التوسع الإقليمي للمشروع الصهيوني عام ١٩٦٧ إلى جعل التبرير الاستيطاني الاستعماري يعتمد أكثر على القناعات اللاهوتية بدلاً من الطموحات القومية. وباسم «تحقيق النبوءات»، أصبح من الأصعب إعلان اكتمال المشروع الصهيوني، الأمر الذي فتح الطريق أمام وسائل أكثر قسوة لتبرير غايات ملتبسة.^{٧١} وفي ظل وجود عدد كبير من الفلسطينيين غير القابلين للاندماج

من مشجعي نادي بيتار القدس لكرة القدم.^{٦٧} ويظهر ذلك ما أشرنا إليه سابقاً حول تقارب التيارات القومية الدينية بين مستوطني ١٩٦٧ والمجتمعات المزارحية المختلفة، التي تعمل معاً بوصفها «حرّاساً جدّاً» للحدود العرقية للجماعة اليهودية في إسرائيل. على الرغم من أنّ «لاهافا» قد تبدو منظمة هامشية، تركّز على إثارة الضجيج أكثر من تحقيق نتائج فعلية، فإنها لا يجب أن تُؤخذ بخفة. فهي، بأيدولوجيتها الدينية العنصرية المناهضة للتزاوج المختلط والمطالبة بإزالة الفلسطينيين، تشكّل جزءاً من شبكة أوسع داخل التيارات التوسعية للمشروع الاستيطاني. وتعمل هذه الشبكة في مستويات وساحات مختلفة من النفوذ، وصولاً إلى إشغال مناصب وزارية في الحكومة الإسرائيلية الحالية. وليس مفاجئاً أن تقرّ هذه الحكومة مؤخرًا (في تموز ٢٠٢٣) قانوناً يُشدد العقوبة على الجرائم الجنسية ذات «الدوافع القومية»، وهو قانون عنصري يستهدف عملياً الفلسطينيين، إذ سيؤدي، بسبب الخوف من الاتهامات الباطلة، إلى تهريب الرجال الفلسطينيين الذين هم في علاقات عاطفية مع نساء يهوديات أو يفكرون في ذلك.^{٦٨}

هكذا، ومع تقاطع الدين والعرق والقومية، يُظهر المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني حالة متطرفة من الإقصاء، حيث لا مكان فيه للسكان «غير المنحازين» خارج ثنائية المستوطن/الأصلائي. فبينما جرى استيعاب غير اليهود من أصول سوفياتية عبر التحوّل أو الزواج، فإنّ عنف «لاهافا» في ضبط الحدود العرقية يمتدّ إلى ما هو أبعد من الفلسطينيين الأصليين، ليشمل جماعات مسيحية غير فلسطينية بوصفها «منافسة دينية»، واللاجئين الأفارقة بوصفهم «غير يهود» ذوي لوم بشرة «أدنى». وتُصوّر هذه الجماعات جميعها كتهديد لنقاء الأمة-المستوطنة

السياسات الاستيعابية في إسرائيل الزيجات المختلطة، التحول الديني، والأصلائية

داخل الحدود الجغرافية للمستعمرة الاستيطانية، يبقى المشروع الصهيوني بعيداً عن الاكتمال. وبدلاً من أن يتصرّف اليهود في إسرائيل كشعب ذي سيادة، يجدون أنفسهم يعيشون في قلق دائم، يسعون باستمرار لحراسة الحدود العرقية لجماعتهم الدينية-الاستيطانية، تماماً كما كانوا يفعلون كأقليات في الشتات تحت تهديد الاندماج.

يلعب المزارحيون دوراً محورياً في تشكيل مستقبل المشروع الصهيوني وفي صياغة العلاقات بين اليهود والفلسطينيين. فإذا كان «نفي المنفى» أحد المرتكزات الأساسية للصهيونية في بناء «اليهودي الجديد»، فإن المزارحيين جسّدوا الصهيوني الأمثل، كونهم يهوداً من الناحية الدينية، لكنهم أيضاً ذوو تاريخ وجذور راسخة في الشرق الأوسط.^{٧٢} وليس من المستغرب أن يطالب بعض المزارحيين في السنوات الأخيرة بصيغة أكثر «أصالة» و«شرعية» من الصهيونية، بالمقارنة مع الهيمنة الأشكنازية العلمانية القديمة التي يُنظر إليها باعتبارها غريبة عن المنطقة. وقد ازدادت هذه الشكوك في ظل الأعداد المتزايدة من الأشكناز الذين استعادوا جوازات سفر أوروبية خلال العقدتين الماضيتين،^{٧٣} وهو ما يتناقض بشدة مع حال معظم

المزارحيين الذين يُمنعون من العودة إلى معظم البلدان العربية والإسلامية، وبالتالي يفتقرون إلى قاعدة تمكّنهم من إعادة بناء هويات يهودية شتاتية. ومع ذلك، فإن المزارحيين، بوصفهم أبناء للشرق الأوسط وجماعة واقعة في منطقة وسطى بين اليهود والعرب، ما زالوا في موقع يسمح لهم بطرح ديناميات سياسية جديدة تستند إلى التشابه الثقافي لا إلى الفوارق العرقية. ومن هنا يمكنهم إعادة تعريف علاقاتهم ليس فقط مع الأشكناز، بل أيضاً مع الفلسطينيين الأصليين. بالفعل، إن إعادة تثبيت الهوية الإثنو-قومية اليهودية عبر المزارحيين تتيح لهم استعادة تراثهم العربي وهويتهم الثقافية.^{٧٤} وإذا ما اقترنت هذه الاستعادة بسياسات لاهوتية-عرقية إقصائية، فقد تؤدي إلى تبرير الامتياز اليهودي، بل والانخراط في محاولات أشد قسوة لإزالة الفلسطينيين وإحلالهم. أما إذا اقترنت بروابط ثقافية مع الفلسطينيين، فقد تفتح آفاقاً لمستقبلات سياسية ما بعد استعمارية تعترف بهم كأنداد. غير أن هذا السيناريو الثاني يتطلّب صياغة خيال سياسي جديد لا يكتفي بكسر ثنائية المستوطن/الأصلائي، بل يذهب أبعد ليقوّض ترابط هذه الثنائية مع الهويات العرقية والإثنية والدينية.

الهوامش

- ١ Patrick Wolfe, "Land, Labor, and Difference: Elementary Structures of Race," *American Historical Review* 106, no. 3 (2001): 866–905
- ٢ يشير مفهوم «مقدار الدم» (Blood Quantum) إلى نظام قانوني-استعماري ظهر في الولايات المتحدة لقياس انتماء الأفراد للشعوب الأصلية عبر نسب مئوية من «الدم» (مثل نصف دم أو ربع دم). بسبب التزاوج المختلط والتفاعل الاجتماعي والبيولوجي بين المستوطن والأصلايين، وفي سياق سياسات الاستيعاب التي يراد منها طمس الأصلايين والاعتراف فقط بقانونية «البيض»، كانت هذه الأداة السياسية تهدف إلى تقليص عدد من يُعترف بهم كأصلايين مع مرور الأجيال وتجريدهم من أية حقوق مدنية أو سياسية. بهذه الطريقة، يُختزل الانتماء إلى حساب بيولوجي، ويُستخدم لتجريد الجماعات من أرضها وحقوقها عبر منطق الإقصاء والاستئصال.
- ٣ 904 Wolfe, "Land, Labor, and Dierence," على خلاف مصطلح «اليهود العرب»، ورغم كونه بناءً سياسياً إسرائيلياً، أستخدم هنا مصطلح «مزراحي» (جمع: مزراحيين) باعتباره التسمية الأكثر شيوعاً وشمولاً لليهود غير الأوروبيين. ورغم أن هذا المصطلح طغى على الأصول العربية لمعظم اليهود الذين يندرجون ضمن هذه الفئة، فإنه مَرَّ أيضاً بعملية استعادة في ثمانينيات القرن العشرين. ولا أستخدم مصطلح «سفارديين» (بمعنى «الإسبان») لأنه يشير تاريخياً فقط إلى اليهود الذين طردوا من إسبانيا، ويُستعمل اليوم في الغالب في سياق ديني.
- ٤ Raef Zreik, "When Does a Settler Become a Native? (With Apologies to Mamdani)," *Constellations* 23, no. 3 (2016): 351–64
- ٥ Yali Hashash, "We Are All Jews: 'White Trash,' Mizrahim, and Multiple Marginalities Within the Hegemony," *Theory and Criticism* 48 (2017): 249–64 [in Hebrew]
- ٦ يشير باتريك وولف إلى أن مفهومي التبييض (Whitening) والتسويد (Blackening) يتجاوزان المعنى الحرفي للون البشرية ليعبراً عن آليات الاستعمار الاستيطاني في ترسيم الحدود بين المستوطنين وغير المستوطنين. فالتبييض يعني إدماج جماعات هامشية أو أصلائية في جسد الأمة الاستيطانية عبر سياسات المصاهرة و«كمية الدم» (Blood Quantum) كما في أستراليا والبرازيل، بحيث يُمحى وجودهم كأخر مستقل ويُعاد تشكيلهم كمستوطنين. أما التسويد، فيعني وضع جماعات في موقع الخضوع الدائم، كما في الولايات المتحدة حيث قاعدة «القطرة الواحدة» (One-Drop Rule) جعلت أي أثر إفريقي دليلاً على الانتماء إلى فئة العبيد والمهمشين، أي خارج جسد الأمة البيضاء.
- ٧ (Rachel Z. Feldman and Ian McGonigle, eds., *Settler-Indigeneity in the West Bank* (McGill-Queen's Press, 2023
- ٨ Ella Shohat, "Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of Its Jewish Victims," *Social Text* 19/20 (1988): 1–35
- ٩ Ibid
- ١٠ "Shohat, "Sephardim in Israel
- ١١ Lital Levy, "Historicizing the Concept of Arab Jews in the 'Mashriq,'" *Jewish Quarterly Review* 98, no. 4 (2008): 452–69
- ١٢ المصطلح العبري «عده» يُترجم إلى العربية بـ«جماعة» أو «طائفة». في إسرائيل الاستعمارية-الاستيطانية يُستخدم لتصنيف السكان وفق الانتماء الديني والإثني (أشكناز، مزراحيون، دروز، فلسطينيون)، بما يعيد إنتاج التراتب السلطوي والهيمنة الاستعمارية.
- ١٣ المصطلح العبري «موتسا» يُترجم إلى العربية بـ«أصل» أو «منشأ». في البنية الاستعمارية-الاستيطانية الإسرائيلية يُستعمل للإشارة إلى الأصل الجغرافي العرقي (شرقي، عربي، إفريقي)، كأداة لتصنيف هرمي يرسخ التمييز والفصل الإثني-الاستعماري.
- ١٤ (Yehouda Shenhav, *The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion, and Ethnicity* (Stanford University Press, 2006
- ١٥ المصطلح العبري «مسورتيون» يُترجم إلى «تقليديون». يشير في إسرائيل إلى فئة اجتماعية وسطى بين الأرثوذكسية والعلمانية، تمارس الطقوس الدينية جزئياً وتتبنى أنماطاً حديثة. ظهرت هذه الفئة تاريخياً مع قدوم المزراحيين، وتعامل كمجال وسطي يتيح للنظام السياسي تصنيفهم وضبط اندماجهم.
- ١٦ Shenhav, *Arab Jews*
- ١٧ Ella Shohat, "The Narrative of the Nation and the Discourse of Modernization: The Case of the Mizrahim," *Critique: Journal for Critical Studies of the Middle East* 6, no. 10 (1997): 3–18
- ١٨ Meira Weiss, "The Children of Yemen: Bodies, Medicalization, and Nation-Building," *Medical Anthropology Quarterly* 15, no. 2 (2001): 206–21
- ١٩ قضية أطفال اليمن في إسرائيل تتعلق باختفاء آلاف الأطفال من عائلات يهودية يمنية ومشرقية بين الأربعينيات والستينيات. الدولة لم تعترف بوجود القضية، رغم أنها سمحت بفتح الملفات جزئياً عام ١٩٩٥ ومن ثم فرض حظر جديد مُمدّد حتى عام ٢٠٧١.
- ٢٠ Avi Shoshana, "The Phenomenology of a New Social Category: The Case of the Gifted Disadvantaged in Israel," *Poetics* 35, no. 6 (2007): 352–67
- ٢١ Dana Kachtan, "The Construction of Ethnic Identity in the Military—from the Bottom Up," *Israel Studies* 17, no. 3 (2012): 150–175
- ٢٢ Dafna Hirsch, "Zionist Eugenics, Mixed Marriage, and the Creation of a 'New Jewish Type,'" *Journal of the Royal Anthropological Institute* 15, no. 3 (2009): 592–609
- ٢٣ Sigal Nagar-Ron, "National Statistics, Ethnic Categorization, and Inequality Indicators in Israel" [in Hebrew], *Israeli Sociology* 22, no. 1 (2021): 6–25
- ٢٤ Yael Guilat, "The Yemeni Ideal in Israeli Culture and Arts," *Israel Studies* 6, no. 3 (2001): 26–53
- ٢٥ (Oz Almog, *The Sabra: The Creation of the New Jew* (University of California Press, 2000
- ٢٦ Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Stanford University Press, 2006); Shenhav, *Arab Jews*
- ٢٧ Yonatan Mendel, "Re-Arabizing the De-Arabized: The Mista 'aravim Unit of the Palmach," in *Debating Orientalism*, ٢٧ (ed. Ziad Elmarsafy, Anna Bernard, and David Attwell (Palgrave Macmillan, 2013

- .Ronit Lentin, *Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism* (Bloomsbury, 2018), 34 ٢٨
- Nadia Abu El-Haj, *The Genealogical Science: The Search for Jewish Origins and the Politics of Epistemology* (University of Chicago Press, 2012) ٢٩
- ٣٠ الأحكام الهلالية هي المنظومة القانونية الدينية في اليهودية المستمدة من التوراة والتلمود وتفسيرات الحاخامات. تشمل القوانين المتعلقة بالعبادات، الطعام (الكثروت)، الأحوال الشخصية، الطهارة، الملكية، والمعاملات. في إسرائيل، تُستخدم الهلالية كمصدر تشريعي في قضايا الزواج والطلاق والأحوال الشخصية لليهود، ما يعكس تداخل الدين بالدولة.
- Daphna Hacker, "Inter-Religious Marriages in Israel: Gendered Implications for Conversion, Children, and Citizenship," *Israel Studies* 14, no. 2 (2009): 178-97 ٣١
- Rivi Gillis, "Ethnic Identity in the Israeli Settlements" [in Hebrew], *Theory and Criticism* 47 (2016): 41-63; Deborah Bernstein and Shlomo Swirski, "The Rapid Economic Development of Israel and the Emergence of the Ethnic Division of Labour," *British Journal of Sociology* 33, no. 1 (1982): 64-85 ٣٢
- (Iyko Day, *Alien Capital: Asian Racialization and the Logic of Settler Colonial Capitalism* (Duke University Press, 2016) ٣٣
- Adalah, "The Law of Return 5710 (1950)," Amendment No. 2 5730-1970, <https://www.adalah.org/uploads/old-les/Public/les/Discriminatory-Laws-Database/English/36-Law-of-Return-1950.pdf> ٣٤
- .Jan S. Lustick, "The Red Thread of Israel's 'Demographic Problem,'" *Middle East Policy* 26, no. 1 (2019): 141-49 ٣٥
- ٣٦ .Lustick, "Red Thread of Israel's 'Demographic Problem"
- Maha Karkabi-Sabbah, "Ethnoreligious Mixed Marriages Among Palestinian Women and Jewish Men in Israel: Negotiating the Breaking of Barriers," *Journal of Israeli History* 36, no. 2 (2017): 189-211 ٣٧
- ٣٨ الغيور (التحول إلى اليهودية) هو مسار ديني-قانوني تُشرف عليه الحاخامية الأرثوذكسية في إسرائيل. لا يستطيع أي شخص اعتباراً الدخول فيه، بل يُشترط المرور بعملية طويلة تشمل التعلم، قبول الوصايا (المسفوت)، الختان للذكور، والاعتسار في الميكيفه. يتم الفحص أمام محكمة حاخامية من ثلاثة قضاة للتأكد من جدية الالتزام. القبول ليس مضموناً، وغالباً ما يُرفض المتقدمون إذا شكك في نواياهم أو ممارساتهم، ما يجعل الغيور أداة ضبط وهندسة هوية تحدد من يُعترف به كيهودي وما يترتب عليه من حقوق مدنية داخل الدولة.
- (Michal Kravel-Tovi, *When the State Winks: The Performance of Jewish Conversion in Israel* (Columbia University Press, 2017) ٣٩
- .Wolfe, *Traces of History* ٤٠
- ٤١ .Lustick, "Red Thread of Israel's 'Demographic Problem"
- Mahmood Mamdani, *Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities* (Harvard University Press, 2020) ٤٢
- (Shlomo Sand, *The Invention of the Jewish People* (Verso, 2009) ٤٣
- Nadeem Karkabi, "Arabic Language Among Jews in Israel and the New Mizrahi Zionism: Between Active Knowledge and Performance," *Journal of Levantine Studies* 9, no. 2 (2019): 81-106 ٤٤
- ٤٥ .Karkabi-Sabbah, "Ethnoreligious Mixed Marriages"
- ٤٦ .Hacker, "Inter-Religious Marriages in Israel"
- Michal Kravel-Tovi, "Accounting of the Soul: Enumeration, Affect, and Soul Searching Among American Jewry," *American Anthropologist* 120, no. 4 (2018): 711-24 ٤٧
- Elise K. Burton, "An Assimilating Majority? Israeli Marriage Law and Identity in the Jewish State," *Journal of Jewish Identities* 8, no. 1 (2015): 73-94 ٤٨
- ٤٩ .Bernstein and Swirski, "Rapid Economic Development of Israel"
- Yoav Peled, "Towards a Redefinition of Jewish Nationalism in Israel? The Enigma of Shas," *Ethnic and Racial Studies* 21, no. 4 (1998): 703-27 ٥٠
- Nissim Leon, "Ethno-Religious Fundamentalism and Theo-Ethnocratic Politics in Israel," *Studies in Ethnicity and Nationalism* 14, no. 1 (2014): 20-35 ٥١
- Nissim Leon, *The Headdress and the Flag: Oppositional Nationalism in the Mizrahi Ultra-Orthodoxy* [in Hebrew] (Van Leer Institute, 2016) ٥٢
- .Leon, *Headdress and the Flag* ٥٣
- Uri Cohen and Nissim Leon, "The New Mizrahi Middle Class: Ethnic Mobility and Class Integration in Israel," *Journal of Israeli History* 27, no. 1 (2008): 51-64 ٥٤
- ٥٥ .Gillis, "Ethnic Identity in the Israeli Settlements"
- Rhys Machold, "Reconsidering the Laboratory Thesis: Palestine/Israel and the Geopolitics of Representation," *Political Geography* 65 (2018): 88-97 ٥٦
- Gala Rexer, "Borderlands of Reproduction: Bodies, Borders, and Assisted Reproductive Technologies in Israel/Palestine," *Ethnic and Racial Studies* 44, no. 9 (2021): 1549-68 ٥٧
- Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, "Settler-Colonial Citizenship: Conceptualizing the Relationship Between Israel and Its Palestinian Citizens," *Settler Colonial Studies* 5, no. 3 (2015): 205-25 ٥٨
- .Adalah, "The Discriminatory Laws Database," September 25, 2017, <https://www.adalah.org/en/content/view/7771> ٥٩

- ٦٠ كلمة «لاهافا» هي اختصار عبري مكوّن من الأحرف (ل. هـ. ب. ا) وتعني: «منع الاختلاط في أرض الميعاد». لكنها، عند قراءتها بالأحرف الاختصارية ككلمة مستقلة، تعني أيضًا «اللّهَب»، وهو ما يضيف دلالة رمزية تحريضية. تأسست المنظمة عام ٢٠٠٥ وتعارض بشدة الزواج أو العلاقات بين اليهود والعرب، وتشن حملات تحريضية ضد الفلسطينيين والمسيحيين والمنظمات الحقوقية. تُوظّف خطاب «الحفاظ على الهوية اليهودية» لتبرير ممارسات عنصرية واستعمارية، وتتمتع بغطاء سياسي غير مباشر من أوساط دينية-قومية رغم تصنيفها من منظمات حقوقية كجماعة كراهية.
- ٦١ Sarah Ihmoud, "Policing the Intimate: Israel's Anti-Miscegenation Movement," *Jerusalem Quarterly* 75 (2018): 91-103
- ٦٢ منظمة «يد لاخيم» هي حركة دينية يهودية أُسست في خمسينيات القرن العشرين من حاخامات حريديم. هدفها المعلن «إنقاذ» اليهود من التبشير المسيحي ومنع الزواج المختلط مع غير اليهود، وتدير نشاطات للملاحقة المبشرين والمنظمات المسيحية في إسرائيل وفلسطين. كما تروّج برامج لإعادة «اليهود الضالين» إلى التدين الأرثوذكسي، وتقدّم نفسها كذراع دعوي-ميداني لحماية الهوية اليهودية.
- ٦٣ "Burton, "Assimilating Majority
- Ibid ٦٤
- ٦٥ Orly Noy, "When Setting Fire to a Bilingual School Is No Longer 'Racist,'" +972 Magazine, April 18, 2015
<https://www.972mag.com/when-setting-re-to-a-bilingual-school-is-no-longer-racist/>
- ٦٦ "Ihmoud, "Policing the Intimate
- Ari Engelberg, "Fighting Inter-marriage in the Holy Land: Lehava and Israeli Ethnonationalism," *Journal of Israeli History* 36, no. 2 (2017): 229-47
- Noa Shpigel, "Israel Passes Law Setting Stricter Punishments for Nationalistically Motivated Crimes," *Haaretz*, July 30, 2023, <https://www.haaretz.com/israel-news/2023-07-30/ty-article/.premium/israel-passes-law-setting-stricter-punishments-for-nationalistically-motivated-sex-crimes/00000189-a700-df3e-a7eb-f74bb2bb0000>
- ٦٩ "Burton, "Assimilating Majority
- ٧٠ (Gauri Viswanathan, *Outside the Fold: Conversion, Modernity, and Belief* (Princeton University Press, 1998
- "Zreik, "When Does a Settler Become Native
- ٧٢ Amnon Raz-Krakotzkin, "Exile Within Sovereignty: Critique of 'The Negation of Exile' in Israeli Culture," in *The Scaffolding of Sovereignty: Global and Aesthetic Perspectives on the History of a Concept*, ed. Zvi Ben-Dor (Benite, Stefanos Geroulanos, and Nicole Jerr (Columbia University Press, 2017
- ٧٣ (Yossi Harpaz, *Citizenship 2.0: Dual Nationality as a Global Asset* (Princeton University Press, 2019
- ٧٤ Karkabi, "Arabic Language Among Jews"; Nadeem Karkabi, "The Impossible Quest of Nasreen Qadri to Claim Colonial Privilege in Israel," *Ethnic and Racial Studies* 44, no. 6 (2021): 966-86